التأثيرات المتبادلة للتفاعل القائم بين العولمة والإقليمية

د. محمد لحسن علاوي
جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة - الجزائر
mlahcene80@yahoo.com

أ. عبد القادر عبيدلي
جامعة الوادي - الجزائر
Abkader30@gmail.com

Received:2012 Accepted: 2012 Published: 2012

ملخص:

تضمنت الدراسة تحليلا لطبيعة العلاقة القائمة بين تطور ونمو التكتلات الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف ممثلا بظاهرة العولمة أو الشمولية. وما مدى التوافق والتناقض بين الظاهرتين لتشخيص إمكانية قيام تكتلات إقليمية ناجحة في ظل هذا النظام خاصة عندما يتعلق الأمر بالاقتصاديات النامية.

ABSTRACT:

This study analyses the standing relationship between the development and evolution of regional trade blocks and the multilateral trading system taking globalisation as a case in point. Furthermore, to what extent do these tow phenomenon correspond and discorrespond to examine the possibility of appearence of succeful regional trade blocks under this system expecially when it comes to the developing economies.

تمهيد:

تضافرت كل الثورات التكنولوجية وإستراتيجيات القطاع الخاص والسياسات المتغيرة وأوضاع التنمية ونمو حجم التجارة العالمية والدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات في التوجه السريع لعولمة الاقتصاد الدولي وتتشابه في ذلك تقريبا كل من الدول النامية والمتقدمة،حيث تزيد نسبة مساهمة التجارة الدولية إلى إجمالي الناتج المحلي الزيادة السريعة في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

في حين كان الاتجاه نحو عولمة النظام التجاري مثيرا للخلاف منذ بداية الثمانينات إلا أنه أصبح أقل حدة في الوقت الحالي،فالكل أصبح متقبلا لهذا التوجه لكونه أصبح أمرا حتميا لا مفر منه في المستقبل، ولذلك أصبح الخلاف بين الأكاديميين وصانعي السياسة في الوقت الحالي لا يقتصر على اتقاء الضرر على ما إذا كانت عملية عولمة النظام التجاري مفيدة أو ضارة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل يمتد هذا الخلاف إلى الطريقة التي يمكن بها التكيف مع عولمة النظام التجاري.

ومن بين المسائل المرتبطة بهذا الطرح مسألة العلاقة بين العولمة المتمثلة في النظام التجاري متعدد الأطراف من ناحية والإقليمية من ناحية أخرى، وهو النقاش الدائر حول ما إذا كانت الإقليمية تشكل أحجار عثرة أو أحجار بناء، ويحتج أنصار هذا الرأي بأن الإقليمية تعد ربما وسيلة للتقدم في اتجاه تحرير التجارة، وينتهي أنصار هذا التيار إلى أن مثل هذه التكتلات ستسهم في النهاية في تعزيز النظام التجاري الدولي وتحريره من خلال تطبيق مبدأ

الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات وتعميم الأفضلية الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية.

أما أنصار معضلات الإقليمية فيتخوفون من أن الإقليمية سوف تقلل من الهدف من تحرير التجارة العالمية طالما أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي بطبيعتها ذات صفات تمييزية، يمكن أن تؤدي إلى تقسيم العالم إلى كتل متنافسة Competing Blocs، ويرى أنصار هذا الرأي من خلال بحث آثار الرفاهية على الدول الأعضاء وغير الأعضاء المكونة لمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وهياكل التوازن لها ودراسة خصائص الاستقرار الداخلية أن مثل هذه الترتيبات تمثل أحجار عثرة أمام التجارة الحرة عالميا في حالة ما إذا كانت الحرية مقتصرة على دولة معينة ومتى كانت عضوية هذه الاتحادات مغلقة أمام الدول غير الأعضاء.

أولا: التفاعل بين الإقليمية والعولمة:

بذل المفاوضون التجاريون –في خلال العقد الأخير من القرن العشرين- جهدا كبيرا استغرق منهم مشقة ووقت طويل، كانوا فيه منهمكين من أجل الحصول على توقيعات لاتفاقية تجارية إقليمية، ونتيجة لهذا التوسع الكبير الذي حدث في مفاوضات التجارة الإقليمية فقد تضاعفت أعداد اتفاقية التجارة الإقليمية خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي.

وأصبح من الواضح أن النمو غير المسبوق لأنشطة اتفاقية التجارة الحرة الإقليمية قد غير بيئة سياسة التجارة الدولية، وكان لبريق وجاذبية هذه الاتفاقيات لها تأثير على تجارتهم ومصالحهم ويجب عليهم التعامل على هذه الأسس.

ويمكن إضافة عنصر آخر وهو نشاط اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والتي لديها الآن حدود كبيرة جدا عن ذي قبل، حيث قامت الدول ذات الحدود البرية المشتركة في البداية بالتوقيع على اتفاقيات لتشجيع التكامل الاقتصادي وزيادة فاعلية اقتصادياتها، ويعد السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي الآن) والسوق العربية المشتركة نماذج لها وكذلك النافتا، والآن أصبحت اتفاقية التجارة الحرة الإقليمية أكثر تعقيدا، حيث بدأت تضم مزيدا من الأعضاء مثل منطقة التجارة الحرة لدول الآسيان التي تضم عشرة أعضاء، والاتحاد الأوروبي، الذي اتخذ قرارا عام 2004 بزيادة عدد الأعضاء بعشرة أعضاء أخرى، هذا بالإضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية لأعضاء التكتلات الإقليمية بحيث أصبحت تمتد عبر الأسواق العالمية وتربط بين قارات، وخير مثال على ذلك

قيام منطقة التجارة الحرة الأمريكية FTAA عبر المحيط الهادي والأطلنطي، والتي تهدف إلى إحداث تكامل اقتصادي في نصف الكرة الغربي.

ولمزيد من إلقاء الضوء على الأسباب الكامنة وراء تغير توجهات سياسية التجارة العالمية في الاتجاه نحو اتفاقية التجارة الحرة الإقليمية، تجدر الإشارة إلى النظر مرة أخرى إلى جوانب الإقناع والمميزات التي تشتمل عليها تلك الاتفاقية –سبق التعرض بالتفصيل للدوافع الكامنة وراء الاتجاه المتزايد نحو الإقليمية في الفصل الأول من الدراسة –حيث يمكن إيجاز أهم الأسباب التي تقع في صالح اتفاقية التجارة الحرة الإقليمية على النحو التالي[1]:

1. **أسباب اقتصادية**: حيث أن إزالة القيود الجمركية بين دول الإقليم وبعضها تشجع على إحداث تكامل اقتصادي داخل تلك المناطق وتكوين اقتصاد الحجم، وزيادة النفاد من خلال التكامل والتفاعل الاقتصادي.

2. **أسباب متعلقة بالسياسة التجارية**: يمكن للاتفاقية التجارية الإقليمية أن تقدم طريقا ممهدا لتحرير التجارة أكثر من الإصلاح التجاري متعدد الأطراف، فكلما قل عدد الدول المشتركة في الاتفاقية التجارية الإقليمية، كان لديها القدرة والاستطاعة على السيطرة على مدى عمق وتأثير وتحرير التجارة، وأيضا يمكن لأعضاء اتفاقية تحرير التجارة الإقلال من التعريفات الجمركية وحواجزها بشكل أعمق وأكثر منه عن طريق منظمة التجارة العالمية.

3. **أسباب إستراتيجية**: يمكن استعمال اتفاقية التجارة الحرة الإقليمية كأداة للسياسة الخارجية وذلك بهدف تحقيق علاقة وثيقة بدولة بعينها كما أن المشاركة عدد أصغر من الدول في العملية التفاوضية يجعل من السهل الوصول لتوافق آراء حول هذه القضايا.

إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى بعض الجوانب التي يشار إليها بأنها سلبية وذلك لإيضاح أن الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الإقليمية يعد مكلفا على النحو التالي:

1.3. **الحجة الاقتصادية فيما يتعلق بمفهوم التفضيل**: فيلاحظ أن التفضيل يعطي ميزة سريعة للشركاء فيما بينهم داخل اتفاقية التجارة الحرة مقارنة بالدول الأخرى وإذا لم يكونوا متنافسين في إنتاج منتج معين فإن الميزة السريعة تعني استيراد بضائع من الدول أعضاء التكتل بسعر أعلى منه في الدول الأخرى، وهذا هو المفهوم الذي يعرف بتحويل التجارة والذي يعتبر أحد أهم أوجه النقد التي توجه إلى اتفاقيات التجارة الحرة، ومن الأهمية بمكان الإشارة أيضا أنه بالنسبة للدول النامية، كلما ارتفع المستوى العام للتعريفة الجمركية، زاد خطر تحويل التجارة، وهذا النقد يوجه للدول النامية التي تميل إلى وضع مستويات عالية من التعريفة الجمركية.

2.3. **زيادة تكلفة الصفقات داخل اتفاقية التجارة الحرة:** تؤدي القواعد المعقدة وهياكل التعريفة الجمركية التي تنتج عن اتفاقية التجارة الحرة إلى تجارة أكثر غلاء بالنسبة لرجال الأعمال، كما تؤدي إلى زيادة التكلفة بالنسبة للحكومات من جراء الإجراءات الإدارية الجمركية.

3.3. **وضع قواعد جديدة مغايرة لأحكام النظام التجاري متعدد الأطراف:** هناك مخاوف من إنشاء حصن تجاري إقليمي، الأمر الذي قد يعرقل إيجاد حلول نهائية للقضايا العالمية العالقة.

ويمكن من خلال إلقاء نظرة على الصياغة والمحتوى لاتفاقية التكتلات الإقليمية، ملاحظة أنه من الواضح أن الحكومات في جميع أنحاء العالم قد تزايد عددها باختيار التحرير الجزئي السريع الذي تقدمه الاتفاقيات الإقليمية في كثير من الأحوال عن تلك التي تقدمها منظمة التجارة العالمية التي تتميز بالبطء ولكن في اتجاه عملية التحرير الكاملة.

وهناك عامل آخر أدي إلى ارتفاع جاذبية اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية،ألا وهو سد الثغرات التي تنجر عن مفاوضات جولة أوروجواي عام 1993. وذلك لأن هذه الجولة لم ترض كثيرا من الطموحات التجارية لعديد من الدول –خاصة الدول النامية- في الوقت الذي عرضت اتفاقية التجارة الحرة الإقليمية آلية جديدة للتأكيد على الإصلاح الاقتصادي والتجاري وسد معظم الثغرات التي لم تؤخذ في الحسبان خلال جولة أوروجواي.

وتهدف الدراسة إلى الإجابة على السؤال المحوري: هل التكتلات الإقليمية تشجع على التقدم في اتجاه خلق تجارة حرة عالمية أم أنها تضع عقبات في طريقها وربما حتى تزيد من احتمالات وجود حروب تجارية بين التكتلات المتنافسة؟. أو بمعنى آخر، هل الإقليمية تشكل أحجار عثرة Stumbling Blocs أو أحجار بناء Building Blocs في طريق النظام التجاري متعدد الأطراف؟. فمن المعروف أن التجارة الحرة المفتوحة وزيادة المنافسة تقف فعليا خلف كل مساندة لتجارب النمو الاقتصادي في مختلف الدول، كما يعزى في جانب كبير من كل نمو جديد في الناتج والدخل العالمي إلى نمو التجارة العالمية وتحريرها. والتقدم هنا يؤثر في كل اتجاه. وهو في غاية الأهمية بالنسبة لاقتصاديات الدول الصغيرة والمتوسطة والتي تعتمد بشكل كبير على التجارة الدولية والتي تعتبر المستفيد مبدئيا من النظام التجاري المنظم غير التمييزي.

ومن هذا المنطلق تناقش الدراسة في هذا الجزء هذه القضية، حيث تتعرض في البداية لرصد انعكاسات التكتلات الإقليمية على النظام التجاري متعدد الأطراف من ناحية، وتنتهي الدراسة برصد انعكاسات النظام التجاري من ناحية أخرى.

ثانيا: انعكاسات الإقليمية على النظام التجاري متعدد الأطراف:

على صعيد رصد الانعكاسات المتوقعة للإقليمية على النظام التجاري متعدد الأطراف فإنه يمكن طرح العديد من خلالها إبراز تلك الانعكاسات أو الآثار على النحو التالي:

- ✓ هل يمكن لاتفاقية التجارة الإقليمية أن تتسع باستمرار لتحقيق تجارة عالمية حرة؟.
- ✓ هل يمكن لها أن تجعل من عملية التحرير متعدد الأطراف ممكنة غير الممكنة؟.
- ✓ هل يمكن لها أن تقدم الباعث أو الحافز لزيادة أو تخفيض قيود التجارة في مواجهة الدول الخارجية؟.
- ✓ أي نوع من النظم الانتقالية للتجارة Transition Trade Regimes سوف تؤدي إليها اتفاقية التجارة الإقليمية؟.

1. أثر التوسع في التكتلات الإقليمية على تحرير التجارة العالمية:

على افتراض وجود استقلال بين حركة التكتلات التجارية الإقليمية والنظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، فهل يمكن للتوسع في التكتلات التجارية الإقليمية أن يستمر حتى يحقق تجارة عالمية حرة؟. هذا ما أسماه Bhagwati وPanagariya، السؤال الأول المتصل بقضية المسار الزمني lssues The Time Path، والتي قدمت أصلا بواسطة Bhagwati عام 1993. وكما ذكر، فإن هذا السؤال لا يتعلق بوجود مسار للتكتل التجاري الإقليمي، والذي من خلاله يمكن زيادة رفاهية العالم بطريقة ثابتة كما جاء بتحليل Kemp/Wan عام 1976 وPanagariya وkrishana عام 1997[2]، ولا يتعلق أيضا بالعلاقة بين عدد التكتلات التجارية الإقليمية والرفاهية كما جاء بتحليل krugman عام 1991[3].

وبدلا من هذا وذاك فإن الأمر يتعلق بوجود الحافز لضم الدول غير الأعضاء إلى التكتل إلى أن يتم تحقيق تجارة عالمية حرة.

ويعتبر الإسهام التحليلي الوحيد الذي يتناول هذه القضية هو ما قدمه بالدوين Baldwin عام 1995، مركزا بطريقة واضحة ومحددة على الحافز للوصول إلى مدخل للدول غير الأعضاء، وفي هذا الصدد نجده يوضح التأثيرات المتشابهة، فإن كثير من الدول غير الأعضاء بالتكتل سيكون لديها الحافز لتصبح عضوا بالتكتل عند توسيعه، ومن المفترض أن جاذبية التكتل للدول تختلف من دولة إلى أخرى، فبداية يجذب التكتل أحد الأعضاء الذي يجد أن الانضمام إلى التكتل يعد شيئا مفيدا بالنسبة له، وبإضافة هذا العضو يتوسع السوق الداخلية للتكتل وتجعله أكثر جاذبية لدولة أخرى غير عضو، وعندما ينضم هذا البلد فستجد أيضا دولة أخرى أن الانضمام شيئا مربحا وهكذا الأمر حتى يصبح التكتل الإقليمي تكتلا عالميا[4].

وعلى صعيد إبراز الدليل العملي للتحليل المتقدم، فقد جاء تحليل بالدوين بعد قرار الدول الاسكندينافية الثلاث الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوربي.

فعلى الرغم من عدم انسجام الدول الثلاث مع الاتحاد الأوروبي من الناحية السياسية، فان الضغوط الاقتصادية التي تولدت من برنامج السوق الواحد الاتحاد الأوروبي The EU's single market programme والاتحاد الأوروبي، وكذلك الحال بالنسبة لدولة مثل كندا التي قررت الانضمام إلى محادثات إقامة تكتل النافتا والتي تتجه لضم المزيد من دول أمريكا للاتينية ودول الكاريبي، ونفس الشيء حدث مع شيلي وبوليفيا في انضمامها إلى تجمع ميركوسور، ودول حوض البحر الأبيض المتوسط ألانضمامها إلى اتفاقيات الأورمتوسطية .

وعلى ذلك يمكن القول أن الاتجاه المتزايد نحو الانضمام إلى التكتلات الإقليمية يمكن تفسيره في جانبه الايجابي على المحاولات الدول غير الأعضاء الحصول على فوائد غير العضوية بالتكتل ولذاك تقرر لانضمام أو تشكيل تكتل مع غيرها من الدول، إلا أنه من جانب آخر، فان ضغوط الانضمام قد تأتي من اقتناع الدول الغير الأعضاء بعدم قدرتها على مواجهة تكاليف عدم الانضمام فقد تعاني بعض الدول من عدم انضمامها إلى التكتل معين وهذا ما يخلق الدافع لانضمامها إلى هذا التكتل.

وعلى صعيد توضيح الكيفية التي يؤثر فيها التوسع في التكتلات الإقليمية على الدول الأعضاء، فان الطريقة الأولى والمباشرة ذلك هي خلال التغير في تدفقات التجارة والتي تحدث بسبب التكتل الإقليمي والتي قد تؤدي إلى انخفاض في واردات وصادرات الدول غير الأعضاء .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إقامة التكتل الإقليمي قد يؤدي إلى إعادة توطن الاستثمار الأجنبي المباشر، وخير مثال على ذلك، ما حدث للاستثمار الأجنبي المباشر بعد إقرار برنامج السوق الواحد للدول الأوربية في الثمانينات. فقد اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة الأوربية (إفتا) EFTA.. ولكي تحصل على حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن حكومات الدول الأعضاء في الإفتا قبلت برنامج السوق الموحد فيما عدا سويسرا. وترجمت ذلك بالانضمام إلى الإتحاد الأوروبي EU أو إلى المنطقة الاقتصادية الأوربية The European Economic Area[5].

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الدول غير الأعضاء تعتقد أنها قد تتعرض لخسائر باهظة إذا ما نشبت حرب تجارية، وبطبيعة الحال فإن جميع الدول سواء كانت أعضاء بالتكتل ستخسر في حال قيام حرب تجارية ولكن الأمر يختلف بالنسبة للدول الأعضاء بالتكتل بسبب تأكدها من أنها ستضل تحتفظ بميزة التجارة الحرة مع الشركاء في التكتل،إلا أنه يوجد على الأقل اثنين من المحددات الهامة جدا لتحليل بالدوين هما على النحو التالي[6]:

- أنه بإتباع للنموذج التقليدي للجغرافيا الاقتصادية: فإنه يصور قيود التجارة على أنها تشبه تكاليف النقل، وعلى ذلك فإن الانضمام إلى التكتل الإقليمي يصبح مساويا لتقليل نفقات النقل وأن إيرادات التعريفة غير موجودة بالكامل، وعلى ذلك فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت نتيجة التحليل سوف تضل سارية حال استبدال نفقات النقل بإيرادات التعريفية الجمركية في ضل تأثير إيرادات التعريفية على الانضمام للتكتل الإقليمي.

- حتى لو أننا تجاهلنا هذه المشكلة فإن بالدوين يفترض أن الدول الأعضاء ليس لديها حافزا لمنع الانضمام إلى التكتل، ولو أن الحافز للسماح بالانضمام أصبح أيضا ذو نموذج محدد، فإن توسع التكتلات الإقليمية سوف يعجز عن اشتمال العالم كله، وهذا يكون أيضا أكثر احتمالا لو أن قيود التجارة صورت على أنها تعريفة جمركية أكثر منها نفقات النقل.

2. تكتلات الإقليمية على قيود التجارة ضد الدول غير الأعضاء :

هناك سؤال متصل اتصالا كبيرا بقضية، ما إذا كانت التكتلات الإقليمية يمكن أن تجعل التحرير متعدد الأطراف أقل احتمالا للحدوث، وهو ما إذا كانت التكتلات الإقليمية تؤدي إلى الزيادة في قيود التجارة ضد الدول غير الأعضاء؟

ومثل هذا السؤال يعد سؤالا نظريا سياسيا اقتصاديا، والإجابة تعتمد على العملية السياسية في العمل في أحد المواقف المعطاة، والرد النظري الذي يمكن تلخيصه فيما يلي يقدم حجج من الجانبين (المؤيدون والمعارضون للتكتلات الإقليمية) فعلى الرغم من أن التحليل يتم التعبير عنه عموما بلغة التعريفات الجمركية، فإنه يمكن أن يمتد ليشمل تطبيقه على قيود التجارة العالمية مثل الإجراءات الخاصة بمنع الإغراق والحماية.

1.2. **الإقليمية تؤدي إلى تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات من السلع الوسيطة**: بفرض أنه في حالة التوازن المبدئي لاتفاقيات التجارة الإقليمية والمتصل بالشريك المحتمل، وأن العضو التكتل يفرض تعريفات منخفضة على السلع النهائية وتعريفات أعلى من الواردات من السلع الوسيطة في بعض القطاعات مما هو مطبق في الدولة الأم، فإن اتفاقيات التجارة الإقليمية تضع منتجي السلع النهائية في الدولة الأم في وضع غير جيد بالنسبة للشريك بالتكتل في هذه القطاعات وإذا كان منتجو السلع النهائية من أصحاب النفوذ السياسي فسوف ينجحون في تقليل التعريفة الخارجية على الواردات إلى مستوى التعريفة الموجودة بالدولة الشريك، وهذا ما سيتم بعملية مشابهة في الدولة الشريك في القطاعات ذات التعريفات الأقل على السلع النهائية وتعريفات أعلى على الواردات من السلع

الوسيطة.وعليه فإنه اتفاقيات التجارة الإقليمية سوف تؤدي إلى تحرير أكثر من خلال التخفيض في التعريفات الجمركية على الواردات من الشركاء التجاريين بالتكتل[7].

وهذه الحجة المنظمة التي تبدو في صالح اتفاقيات التكتلات الإقليمية لها ثلاثة محددات هامة هي:

- أن التحرير الذي يتم تصوره عن طريقها يكون في جميع الاحتمالات عرضا مقللا للرفاهية، وكما هو معروف فإن التخفيض في التعريفة على الواردات يزيد الحماية المؤثرة للسلع النهائية، ويمكن لهذا الإجراء أن يبعد أكثر من أن يقرب في اتجاه التجارة الحرة، وفي محاولة تفسير سبب أن العديد من الدول المتاجرة تأخذ موقف المدعم والمساند لاتفاقيات التجارة الإقليمية فقد حذر فينر Viner من هذا النوع من التحرير على وجه التحديد في قوله: "أن التفسير الرئيسي لسبب أن الدول المتاجرة تدعم التكتلات الإقليمية، يبدو أنه يكمن في جمع غير واضح فيما يخصهم من إزالة أو تخفيض لقيود التجارة الحرة، ومع ذلك فإن رجال الأعمال والحكومات وللذين كان عليهم أن يحاولوا على الفور إرضاء كل من مصالحهم الخاصة التي تنشد زيادة الحماية من ناحية أخرى، يعرفون منذ وقت طويل طرقا لزيادة الحماية والتي تبدو كحركات في اتجاه التجارة الحرة ....، دعنا نفرض أن هناك تعريفة على الاستيراد لكل من غزل الصوف وعلى القماش الصوفي ولكن ليس هناك أي إنتاج محلي من الصوف بالرغم من وجود هذه التعريفة، فإن إزالة التعريفة على الصوف وتركها على القماش الصوفي دون تغيير سوف يؤدي إلى حماية متزايدة لصناعة القماش ولكن ليس لها أهمية بالنسبة لإنتاج الصوف[8].

- أن الحجة تفترض أن خيار زيادة التعريفة الخارجية على المنتج النهائي ليس متاحا، ففي معظم الدول النامية نجد أن عادة ما يوجد اتجاه نحو زيادة التعريفات الخارجية على السلع النهائية أكثر من الاتجاه نحو تخفيض التعريفة على الواردات من خلال السلع الوسيطة.

- أن الحجة تقوم على أساس نموذج اقتصاد سياسي به نوع من القصور أساسا حيث أنه يفترض أن منتجي السلع الوسيطة المحليين لن يتكتلوا ضد تخفيض التعريفة . وهكذا فهي تعتمد على عدم التناسق بين إمكانية وجود الحماية للسلع النهائية ومدخلان السلع الوسيطة لم تنتج محليا، ولكن في هذه الحالة لن يكون هناك مبرر لوجود تعريفة في المقام الأول.

2.2. **التكتلات الإقليمية تؤدي إلى ممارسة الضغط وزيادة القيود في مواجهة دول العالم الخارجي:** يرى باجواتي Bhagwati أن المنهج السياسي الاقتصادي الذي يلعب فيه المنتجون الدور المركزي في تحديد سياسة التجارة الحرة من المحتمل أن يستبدل باتخاذ إجراءات حماية متزايدة ضد الدول غير الأعضاء، وإلى حد التعريفة الجمركية الخارجية

المفروضة على الدولة العضو تكون أقل من التزاماتها في الجات وعلى ذلك تستطيع تلك الدولة تحقيق الزيادة في الحماية عن طريق زيادة التعريفات .و إذا كانت التعريفة الفعلية تماثل التعريفة المفروضة، فإن الزيادة في الحماية يمكن تحقيقها من خلال ممارسات مكافحة الإغراق Anti-dumping Actions[9].

وقد قام كل من بانجاريا وفيندلي Panagariya and Findlay بتقديم نموذج للتوازن العام حيث تحدد التعريفات في القطاعات الاستيرادية بواسطة نشاط تكتل المؤسسات ذات مصلحة، وذلك باستخدام عنصر العمالة كورقة ضغط على الحكومات .فبفرض وجود قطاعين من القطاعات الاستيرادية الضاغطة والتي سيكون إحداها في دولة الشريك بالتكتل أما الآخر فيوجد في دولة غير عضو، فإن وجود منطقة التجارة الحرة يؤدي إلى إحداث تغيير مؤسسي للضغط لاتخاذ إجراءات حماية ضد واردات الشريك من السلع الغير مؤثرة.

وهذا يؤدي إلى تقليل العمالة والأجور ويجعل الضغط في القطاع الآخر المنافس للاستيراد أكثر ربحا .أما التعريفة على هذه السلع –المستوردة من الدول الخارجية – فستزيد وهذه الزيادة يمكن أن تحول منطقة التجارة الحرة من آلية لتحسين الرفاهية إلى أداة لتخفيض الرفاهية وتجعل نظام الجارة العالمي أقل تحررا[10].

3.2. **تأثير التكتلات الإقليمية على الهدف من إيرادات التعريفة الجمركية والتعريفة الخارجية:** لو أن الدولة تعتمد على التعريفة لأغراض الدخل –مثلما هو الوضع في الدول الإفريقية وجنوب آسيا وحتى أوربا الوسطى الشرقية- فإن إقامة منطقة التجارة الحرة والتي تتطلب إزالة التعريفة في مواجهة الدول الشريكة في التكتل ربما يجبرها على زيادة التعريفة الخارجية في مواجهة الدول غير الأعضاء، وكلما زاد استيراد الدولة من الشريك في التكتل، زاد الفقد أو الخسارة في إيراد التعريفة، وأيضا، أدى ذلك إلى احتمال التوسع في زيادة التعريفة الخارجية المطلوبة لتبقى على حصيلة الإيرادات من التعريفة الجمركية وكلما أدى ذلك بدوره أيضا إلى زيادة تحول التجارة .وفي نفس المسار- بعد تكوين منطقة التجارة الحرة- إذا ما واجهت الدولة أزمة مالية فإنها عادة ما تلجأ إلى التعريفة الجمركية حيث أن الحجم الأعظم من الواردات يأتي من الشريك في التكتل أو منطقة التجارة الحرة وأنه غير خاضع للتعريفة فإن الزيادة ضرورية في معدل التعريفة ومن المحتمل أن يكون أكبر في وجود منطقة التجارة الحرة من حالة عدم وجودها .

4.2. **الدليل العملي أو التجريبي لأثر التكتلات الإقليمية على التعريفات الخارجية:** لو وضعنا الحجج النظرية جانبا فما هو الدليل العملي على أثر قيام التكتلات الإقليمية على التعريفات الخارجية؟ فلا بد أن يكون هناك دليلا واضحا على أن إقامة التكتلات الإقليمية (منطقة تجارة حرة- اتحاد جمركي) ينتج عنها زيادات في التعريفات الخارجية في مواجهة الدول الغير أعضاء، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه بعد أن توصلت إسرائيل إلى اتفاقية منطقة

تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فإن التعريفات الخارجية للواردات القادمة بصفة أساسية من آسيا ارتفعت وفي أعقاب أزمة البيزو في المكسيك فالتعريفات في مواجهة الدول الخارجية على 503 سلعة ارتفعت لما بين 20% 35% وتم ملاحظة نفس الظاهرة حديثا في الإتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا، والذي قدم زيادة شاملة في التعريفة على الدول غير أعضاء، وفي أعقاب الأزمة المالية الحديثة في البرازيل كان على دول تجمع MERCOSUR أن تزيد تعريفاتها الخارجية المشتركة Common External Tariff بنسبة 2% وفي الإتحاد الأوروبي (السوق الأوربية سابق) وجد أن التحرير الداخلي هناك كان مصحوبا بقدر أكبر من الإغراق ضد الدول الخارجية وأخيرا في الوقت الحالي –فإنه على دول شرق ووسط أوروبا أن تبدأ في تنفيذ الأفضلية التعريفية تحت مضلة الاتفاقات الجماعية مع الإتحاد الأوروبي، وذلك بزيادة التعريفات على الواردات الخارجية لتعويض النقص في الدخل من التعريفة المنخفضة في مواجهة دول الاتحاد الأوروبي[11].

وعلى جانب آخر فان كثيرا من المدافعين عن التكتلات الإقليمية يدفعون بالرأي أن الزيادات في التعريفة الجمركية في المكسيك في أعقاب أزمة البيزو الحديثة كانت صغيرة جدا مقارنة بالزيادات في أعقاب الأزمة الاقتصادية الكلية، لذلك فإنهم يتوصلون إلى أن أثر النافتا NAFTA كاد أن يستوعب بالفعل الزيادات في التعريفة الخارجية، والذي كان من الممكن أن تكون أكثر انتشارا على نطاق واسع في غيابها. إلا أن هذا الرأي يواجه بثلاثة اعتراضات وهي[12]:

- منذ بداية الثمانينات كان هناك انعكاس كامل في النصيحة التقليدية عن كيفية قيام الدول بمواجهة أزمات توازن ميزان المدفوعات، ففي الماضي كانت النصيحة الموحدة –شاملة تلك التي تعطيها صندوق النقد الدولي –للدول التي تواجه أزمات ميزان المدفوعات والتي تتخلص في زيادة قيود التجارة،أما في الوقت الحاضر فإن النصيحة الغالبة هي استغلال الفرصة للقيام بإصلاحات تجارية، والتي تعد صعبة في أوقات عدم الاستقرار.

ونتيجة لذلك- حتى في الهند مثال الحماية حتى عام 1990 فقد أدت أزمة ميزان المدفوعات عام 1991، إلى موجة من تحرير التجارة لم يسبق لها مثيل، صحيح أنها لم تستمر طويلا، إلا أنه عن طريق بعض الضغط من منضمة التجارة العالمية من المحتمل أن تستمر، فالهند بالطبع ليس لها ترتيبات تجارية إقليمية مع الكيانات الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد الأوروبي.

- أن المكسيك قد منحت صفقة لتسهيل مواجهة أزمة البيزو الحديثة تمثلت في قرض ضخم يقدر بمبلغ 40 مليار دولار أمريكي، والذي لم يكن متوافرا أو متاحا في وقت الأزمة السابقة، ولو أن المكسيك قد أظهرت نقضا في الالتزام في اصطلاحاتها فان مصير الصفقة كان سيصبح في خطر.

- على الرغم من أن انعكاسات إصلاحات التجارة في المكسيك كانت أعمق في منتصف الثمانيات وأكثر من الانعكاسات التي تبعت إصلاحات أزمة 1994، إلا أن التحرير التجارة أستأنف في مفاوضات النافتا NAFTA وعلى النقيض فإنه منذ إنشاء النافتا وأزمة 1994 لم تظهر المكسيك أي تقدم تجاه تقليل تعريفاتها الخارجية.

3. آثار التكتلات الإقليمية خلال الفترة الانتقالية:

بحث كل من Bagwell and Staiger قضية تأثير إقامة التكتلات الإقليمية (منطقة التجارة الحرة- الاتحاد الجمركي) على النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف خلال الفترة الانتقالية The Transition Period لإقامة التكتل الإقليمي.

1.3. *حالة منطقة التجارة الحرة*: يفترض نموذج Bagwell and Staiger أن الدول المشاركة في التكتل لا تستطيع التأثير في شروط التجارة الدولية، ولذلك فإن جهودها مقصورة على التقوية الذاتية للترتيبات التكاملية المتعددة والتي توازن المكاسب على المدى القصير والناجمة من التحول لمواجهة تكلفة الحرب التجارية المتوالية[13].

ويختلف نموذج Bagwell and Staiger عن نموذج النظرية التقليدية في اعتماده على التأصيل النظري لآثار التكتل الإقليمي على الدولتين (وليس ثلاث دول) هما الدولة والدولة غير العضو واللتين تتعاونان في إطار تعريفة جمركية متبادلة على المبادلات التجارية بينهما.والهدف هو تعظيم الرفاهية والتي يمكن أن تنجم من إجمالي فائض المستهلكين والمنتجين بالإضافة إلى إيرادات التعريفة الجمركية. ومن هذا المنطلق فإن العلاقات التجارية بين الدولتين لها ثلاث حالات هي:

- ***الحالة الأولى***: التعاون في وضع تعريفة جمركية على التبادل التجاري بينهما.
- ***الحالة الثانية***: التوجه إلى مرحلة انتقالية والتي تستمر فيها حركة التبادل التجاري بين الدولتين ولكن تبدأ كلا منهما في الدخول في مناقشات ومباحثات للدخول في اتفاقيات تجارة حرة مع دول أخرى.
- ***الحالة الثالثة***: حالة التنفيذ الكامل لاتفاقيات التجارة الحرة وبالتالي يقل التبادل التجاري إلى الدول الشركاء في اتفاقات منطقة التجارة الحرة.

وقد قام كل من Bagwell and Staiger بإلقاء الضوء على تأثير مفاوضات إقامة منطقة الحرة على التعريفة المتفق عليها من قبل أثناء المرحلة الثانية.

وكانت النتيجة هي أن السرعة في التوجه نحو إقامة منطقة التجارة الحرة كان مقترنا- مؤقتا- بزيادة المنازعات التجارية بين الدولة العضو والدولة غير العضو. ويرجع سبب زيادة النزاع إلى أن حجم التبادل التجاري بين الدولتين لا يصبه أي تغيير – منذ بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة أثناء المرحلة الثالثة –بالإضافة إلى أن ما تم التنبؤ به من زيادة في التبادل التجاري قد تناقض نتيجة لتحول التجارة بسبب إقامة منطقة التجارة الحرة.

وعلى ذلك فان النتيجة السابقة تشير إلى المكاسب من التعاون بين الدولة العضو و الدولة غير العضو لا تتغير، بالإضافة إلى أنها تشير إلى أن تكاليف تحول التجارة تتضاءل بالاستمرار مع التوجه نحو الانتهاء من إقامة منطقة التجارة الحرة. ويؤدي ذلك إلى زيادة مؤقتة في التعريفة المتعددة الأطراف.

وفي المرحلة الثالثة- حيث الانتهاء من إقامة منطقة التجارة الحرة بالكامل- فان التعاون بين الدولتين يستمر وينخفض معدل التعريفة الجمركية المطبق في المرحلة الأولى وذلك لتناقص حجم التبادل التجاري بين الدولة العضو والدولة غير العضو.

وهذا يعني أن مناطق التجارة الحرة تشكل أحجار عثرة في المرحلة الانتقالية لإقامة التكتل بينما تشكل أحجار بناء على المدى الطويل.

2.3. **حالة الإتحاد الجمركي**: قام كل من Bagwell and Staiger بإجراء بعض التعديلات على النموذج لإلقاء الضوء على تأثير الاتحادات الجمركية على التعريفة المتفق عليها أثناء الفترة الانتقالية بين الدولة العضو في الاتحاد الجمركي والدولة غير العضو[14].

وقد افترض النموذج أن هناك نوعين من السلع إحداهما يتم تصديرها عن طريق الدولة العضو في الاتحاد الجمركي والأخرى يتم تصديرها عن طريق الدولة غير العضو. ومن خلال التعامل كوحدات مستقلة تقوم الدولة العضو في الاتحاد الجمركي بالتفاوض على التعريفة الجمركية مع الدولة الغير العضو.

وبداية المرحلة الأولى- حيث تطبيق التعريفة التعاونية Cooperative Tariffs فهناك احتمالات اندماج كل منهما في اتحاد جمركي كبير كمقدمة للمرحلة الثانية.ومرة أخرى فإن اتفاقية الاتحاد الجمركي تكتمل في المرحلة الثالثة. وبالإضافة إلى تأثير تحول التجارة، يركز النموذج على تأثير قوة السوق.

فالاتفاق على اندماج كل منهما- الدولة العضو والدولة الغير عضو- إلى اتحاد جمركي كبير يعني أن قوة السوق الخاصة بالشركاء قد زادت في المرحلة الثالثة.

وهذا يعني زيادة تكاليف الحرب التجارية المستقبلية في المرحلة الثانية بين الدولتين مما يؤدي إلى تخفيض معدل التعريفة الجمركية المتعددة الأطراف في المرحلة الثانية. وفي المرحلة الثالثة- كانعكاس لزيادة قوة السوق- ترتفع معدلات التعريفة الجمركية عما كانت عليه في المرحلة الأولى.

هذا يعني أن الاتحادات الجمركية تشكل أحجار بناء للنظام التجاري متعدد الأطراف في المرحلة الانتقالية لإقامة الاتحاد بينما تشكل أحجار عثرة على المدى الطويل.

4. أثر التكتلات الإقليمية على قواعد المنشأ.

تخشى الدول الأعضاء في منطقة الدول الحرة- على العكس ما هو معمول به في حالة الاتحاد الجمركي- من أن الواردات من الدول الخارجية والمتوقع لها أن تتجه إلى دولة عضو ذات تعريفة عالية، يمكن أن تغير مسارها إلى دولة عضو ذو تعريفة منخفضة.وأكثر توضيحا فإن أصحاب المشروعات في الدول ذات تعريفة منخفضة ربما يقومون باستيراد منتج شبه نهائي، ثم يجرون عليه إضافات صغيرة ثم يعيدون تصديره إلى الدولة العضو ذات التعريفة العالية بدون أي ضرائب جمركية.ولكي يمكن تجنب هذا الانحراف لتجارة Trade Deflection ، عادة ما تشمل اتفاقات منطقة التجارة الحرة على قواعد المنشأ Rules of Origine وفقا لها تتمتع المنتجات بالإعفاء من الضرائب الجمركية فقط في حالة إذا كان هناك جزء معينا ومحدد مسبقا من القيمة المضافة في المنتج يتأصل من خلال التكتل.وحتى في حالة عدم وجود أي زيادة انتشار مناطق التجارة الحرة المتداخلة بين الدول يؤدي إلى استبدال رسوم التعريفة- وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية MFN - غير التمييزية بما يطلق عليه وعاء الاسباجتي Spaghtti-Bowl، والذي عن طريقه تتنوع الضرائب الجمركية وفقا للمنشأ الظاهري للمنتج.وعلى الرغم من أن هذا النظام يبدو معقدا، إلا أنه بالفعل يقلل من تعقيد نظام التجارة انتشار مناطق التجارة الحرة بين الدول المختلفة هناك وفي الدول المجاورة في شمال أفريقيا، ولكل منطقة تجارة حرة، قواعد المنشأ الخاصة بها والتي تتنوع عبر المنتجات من حيث التحول الذي يجرى عليها. ونتيجة لذلك فإنه بالنسبة لمنتج معين توجد معدلات مختلفة للتعريفة معتمدة على بلد المنشأ الملصق عليه[15].

ثالثا: انعكاسات النظام التجاري متعدد الأطراف على الإقليمية:

تعرضت الدراسة في الجزء السابق من هذا الفصل للتأثيرات المتوقعة للإقليمية على التعددية، وتنتقل الدراسة في هذا البند لتحليل الآثار المتوقعة للتعددية على الإقليمية، فيذهب بعض الاقتصاديين، أيضأن إلى القول بأن التحرير متعدد الأطراف قد يكون هو في ذاته السبب في زيادة الاتجاه نحو الإقليمية من ناحيتين. الناحية الأولى، أن التحرير متعدد الأطراف يجعل من الإقليمية أكثر قبولا. ومن ناحية أخرى، يؤدي التحرير في دول الشمال (المتقدمة) إلى إقامة تكتلات بين الشمال والجنوب (الدول المتقدمة والدول النامية). وفيما يلي تتعرض الدراسة بشيء من التفصيل والتحليل ولرصد تلك الآثار.

1. التحرير متعدد الأطراف يؤدي إلى زيادة جاذبية الإقليمية:

استخدمت Caroline Freund نموذج كورنت لاحتكار القلة Cournot Oligopoly Model ونموذج التعريفة الجمركية المتماثلة لثلاث دول، حيث- بصفة مبدئية- كل دولة تفرض نفس التعريفة الجمركية في مواجهة الدولتين الأخريين. وانتهت إلى –في ظل هذا الوضع- أن مكاسب الرفاهية من الاشتراك في التكتلات الإقليمية أكثر من المكاسب الناجمة عن التحرك نحو حرية التجارة عندما تكون التعريفة الجمركية للتحرير متعدد الأطراف[16] منخفضة والعكس صحيح عندما تكون مرتفعة. وقد ذهبت Caroline Freund إلى أن هذه السمة تجعل من التكتلات الإقليمية أكثر قبولا في حالة التعريفة المنخفضة للتحرير متعدد الأطراف وهكذا، فإن التكتلات الإقليمية ربما يعزو تكاثرها كنتيجة للتحرير التجاري متعدد الأطراف.

ويمكن توضيح التفسير المنطقي للنتيجة التي تكون توصلت إليها Caroline Freund من خلال التعرض للحالة التي تكون فيها التعريفة المبدئية للتحرير متعدد الأطراف قريبة من الاكتفاء الذاتي. ففي هذه الحالة – عندما تقوم دولتان بإقامة منطقة تجارة حرة- لا يوجد مكان للصراع مع الدولة الثالثة للحصول على شروط أفضل للتبادل التجاري وذلك لأن حجم التجارة ضئيل جدا (يساوي صفر تقريبا)، وبالتالي فإن المكاسب الناجمة من تحسين شروط التبادل التجاري ستكون منعدمة تقريبا (يساوي صفر تقريبا). وهكذا فإنه في إطار التكتلات الإقليمية تكون الفوائد مرتبطة بحجم التحرير المشترك لشركاء التكتل، ولكن في ظل التحرير متعدد الأطراف، فإن الفوائد تنتج أيضا من التحرير التجاري للدولة الثالثة.

وعندما تكون التعريفة الجمركية المبدئية للتحرير متعدد الأطراف منخفضة، فإن الدول الشركاء في التكتل الإقليمي يمكن أن يستفيدوا من التحرير المشترك، بالإضافة إلى تحسين شروط التبادل التجاري في

مواجهة الدول غير الأعضاء والتي تواجه بمعاملة تمييزية من جانب شركاء التكتل. أما في ظل التحرير متعدد الأطراف، فعلى العكس، ليس هناك تحسن في شروط التجارة بالإضافة إلى أن مكاسب الرفاهية مرتبطة بالنتائج المتولدة من مثلثات الكفاءة العادية The Conventional Efficiency Tringles.

2. التحرير متعدد الأطراف في الشمال يؤدي إلى إقامة تكتلات إقليمية بين الشمال والجنوب:

عرض Ethier نموذجا يوضح فيه أن الإقليمية هي نتاج للتحرير متعدد الأطراف وإنه يمكن التعايش بين النظامين[17]. ويوضح ذلك في كون العالم مقسم إلى منطقتين وأطلق عليهما دول الشمال ودول الجنوب. وكل منطقة تتكون من عدة دول. فكل دول الشمال تتشابه من حيث طرق الإنتاج والتميز الإنتاجي والتجاري وتنوع المنتجات. بالإضافة إلى استخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة. في حين تستخدم دول الجنوب رأس المال والبشرى وبعض العمالة الماهرة. كما أن إنتاج السلع المتنوعة في دول الشمال يتم على مرحلتين: في المرحل الأولى –باستخدام العمالة الماهرة- يتم إنتاج السلع الوسطية، وفي المرحلة الثانية، يتم تضافر المداخلات من السلع الوسطية مع رأس المال البشري لإنتاج السلع النهائية. والنتيجة التي يمكن الانتهاء إليها من ذلك الوضع هي الحضور القائم للاقتصاد الدولي في إنتاج السلع الوسطية. كما أن تكلفة إنتاج السلع الوسطية تنخفض أمام توافر العمالة الماهرة على اتساع العالم. وعلى ذلك يمكن إنتاج السلع الوسطية في أي مكان من العالم ولكن يجب أن تكون رخيصة لمنتج السلع النهائية بالدولة الأم[18].

وبصفة مبدئية، فإن دول الشمال تفرض تعريفاتها الجمركية المثلى The Optimium Tariff على وارداتها من السلع المتنوعة من الدول الأخرى، ولما كانت تلك الدول متماثلة، فإن التعريفة الجمركية متماثلة في كل تلك الدول. وبالنسبة لدول الجنوب يمكن أن تستفيد عن طريق إنتاج السلع الوسطية (أو من وجهة نظر Ethier تقوم بجذب الشركات من دول الشمال لتوطين إنتاج السلع الوسطية داخل حدودها) وإجراء التغيرات عليها وإعادة تصديرها. إلا أن تلك الدول تواجه بمقاومة للتحرير. وهذه المقاومة تختلف من دولة إلى أخرى وتتصاعد إلى الحد الذي ترفض عملية التحرير كلية. ولذلك فإن تلك الدول تكتفي ذاتيا بإنتاج واستهلاك السلع البدائية والتي تفتقر إلى تبادلها التجاري مع السلع المتاجر بها في دول الشمال. ويرى Ethier أن التوازن يتم في هذه الحالة من خلال المفاوضات متعددة الأطراف بين دول الشمال، والتي عادة ما تؤدي إلى تخفيض التعريفة الجمركية التي تفرضها كل دولة في مواجهة الدول الأخرى. ونظرا لانتشار العمالة الماهرة في دول الشمال فإن ذلك يحقق لها مكاسب. ونظرا لارتفاع قيمة العوامل الخارجية لإنتاج السلع الوسطية، فإن بعض دول الجنوب ربما تكون الآن أكثر

استعدادا للتغلب على مقاومة عملية تحرير التجارة. وإذا ما أخذ مثل هذا الإصلاح مكانة، فإن إنتاج السلع الوسطية سيحرك جزئيا عملية الإصلاح في دول الجنوب.

وإذا أخذنا في الاعتبار ما سبق في ظل التكتلات الإقليمية، فإنه بفرض أن دول الشمال تمنح تعريفة جمركية تفضيلية منخفضة على السلع الوسطية التي تنتج في دول الجنوب. فإن ذلك التفضيل يعطى دول الجنوب ميزة على باقي دول الجنوب الأخرى في إنتاج السلع الوسطية. وفي المقابل فإن دول الجنوب تمنح شركائها التجاريين من دول الشمال شكل من حرية النفاذ في حين تمنعها تماما عن الدول غير الأعضاء في التكتل من دول الشمال.

و من هذا المنطق فإن التكتلات الإقليمية تؤدي إلى إحداث الآثار الآتية:

- ✓ إن الدول شركاء التكتل في الجنوب تصبح موردا أجنبيا لشركاء التكتل من دول الشمال بالنسبة للسلع الوسطية.
- ✓ إن تحول التجارة هذا (تحول الاستثمار من وجهة نظر Ethier) ربما يجعل عمليات الإصلاح في الدول الأخرى أكثر صعوبة طالما أنها تفتقد إلى ميزة حرية النفاذ إلى السوق.
- ✓ إن تأثير العوامل الخارجية يزداد وهذا مرجعه لصالح التوسع في قطاع السلع الوسطية.
- ✓ أن مثل هذه التكتلات قد تغرى دول الشمال الأخرى على إقامة الترتيبات الإقليمية الخاصة بها.

وبالإضافة إلى ذلك عرض Ethier نموذج لتوازن نهائي تقوم فيه كل دولة من دول الشمال بتشكيل تكتل اقتصادي مع كل دول الجنوب المستعدة لإنجاح عملية التحرير. أما بالنسبة للتحرير متعدد الأطراف، فإنه يمكن عرض القضية في ضوء التحليل الذي قدمه Ethier. فعلى سبيل المثال، فإن وجهة نظر الدول النامية لمواجهة التحرير متعدد الأطراف والذي تتبناه الدول المتقدمة هو قول يتنافى مع الدليل التاريخي. ويذكر في هذا الصدد أن ما أدى إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية لفتح مفاوضات انضمامها إلى النافتا مرجعه إلى الإحباط أكثر منه كنجاح لعملية التعددية.

كما أن وجهة النظر التي ترى أن الإقليمية هي وسيلة محورية للتحرير في الدول النامية هي أيضا على خلاف الحقيقة. فأخذا في الاعتبار أن عملية التحرير في الدول النامية، والتي تتضمن المكسيك، على سبيل المثال، قد أخذت طريقها قبل أن تطرح الموجة الحالية الإقليمية. وبالفعل فقد كان ذلك تحريرا فرديا أكثر منه تحريرا متعدد من قبل الدول المتقدمة. والذي أدى إلى خلق بيئة مناسبة للمكسيك للانضمام إلى النافتا. وأكثر من ذلك، فإن عملية التحرير في الدول النامية هي التي أغرت الدول المتقدمة إلى الانضمام إلى التكتلات الإقليمية مع الدول النامية. وحتى اليوم، فإن أكبر وأقوى دولة اقتصاديا هي الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لضم دولة

مثل شيلي إلى النافتا ذلك لأنها أكثر الدول التي تنتهج النهج الليبرالي في دول أمريكا اللاتينية. أما بالنسبة للدول النامية التي تعد مغلقة نسبيا، وبصفة أساسية في جنوب آسيا وإفريقيا، فإنها غالبا لا تدخل في حسابات الدول المتقدمة كشركاء متوقعين في أي تكتل إقليمي.

خلاصة :

لقد قامت الدراسة بتحليل العلاقة التفاعلية بين الإقليمية والتعددية من خلال الإجابة على السؤال المحوري: هل التكتلات الإقليمية تشجع على التقدم في اتجاه خلق تجارة حرة عالمية أم أنها تضع العقبات في طريقها؟ وربما حتى تزيد من احتمالات وجود حروب تجارية بين التكتلات المنافسة؟ أو بمعنى آخر: هل أن الإقليمية تشكل أحجار عثرة Stambling Blocs أو أحجار بناء Building Blocs في طريق النظام التجاري متعدد الأطراف؟

ومن هذا المنطلق يمكننا أن نخلص إلى عدة عناصر ومحددات أساسية للعلاقة بين الإطارين:

- ✓ أن التكتلات الإقليمية قد حققت قدرا كبيرا من التقدم في العديد من أوجه العلاقات التجارية والاستثمارية على المستوى الإقليمي بدرجات متفاوتة تختلف من تكتل لآخر.
- ✓ أنه لكي تحقق التكتلات الإقليمية ما تدعيه أنه خطوة باتجاه تحرير التبادل على المستوى العالمي تخلو من مآخذ عدم التكافؤ وتتجاوز السياسات الحمائية فإنه يشترط ألا يصطحبها تشديد في القيود تجاه باقي العالم، وقد تحقق لهذا المعيار خلق التجارة مقابل تحويل التجارة.
- ✓ أن التكتلات الإقليمية تؤدي إلى إعادة تقسيم العمل الدولي، وأن ما تقوم به من تطوير لقيود أعضاءها مع العالم الخارجي متوقف على مدى تمكنها من رفع قدراتها التنافسية، ومن تحسين كفاءتها الإنتاجية وخفض تكاليف إنتاجها، وتوسيع نشاطها الإنتاجي مما يحقق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي، ويبقى الأمل معقودا على الآثار الديناميكية للتكامل وما يمكن أن تحققه من رفع سريع لكفاءة استخدام الموارد المتاحة والانتقال إلى أساليب إنتاجية أكثر تطورا.
- ✓ أن حالة الركود التي أصابت الاقتصاد العالمي في السبعينات والثمانينات ترجع أساسا إلى تنامي النزعة الحمائية من قبل القوى التجارية الكبرى مما دعا إلى التفكير في جولة جديدة للمفاوضات (جولة الأوروغواي). على نطاق غير مسبوق سواء من منظور موضوعاتها أو حجم المشاركة فيها، أو من منظور ما أسفرت عنه من اتفاقيات ملزمة، وبالتالي فهناك أهداف محددة لا بد من وجود إطار متعدد الأطراف لتحقيقها.

- ✓ أن الدعوة إلى التحرير المتعدد الأطراف للتجارة بدعوى أنها تنشر الرخاء والازدهار يحد منها تفاوت المنافع في ظل عدم التكافؤ الناتج عن تفاوت مستويات النمو وتمتع بعض الدول السابقة إلى النمو بمزايا تحقق لها تنافسية تعجز عن بلوغها الدول الأقل تقدما.
- ✓ أن علاقة التعارض بين الإطارين: الإقليمي ومتعدد الأطراف في التجارة الدولية إنما تتوقف في المقام الأول على مدى قدرة الترتيبات الإقليمية على إشباع الحاجات الاقتصادية والتنموية للدول أعضاء التكتل.
- ✓ يبدو أن هناك نوعا من التوافق بينهما على أهمية واستقرار مبدأ حرية التجارة كمبدأ أساسي وضروري لتحقيق الازدهار والرخاء والنمو الاقتصادي.
- ✓ أن هناك العديد من أوجه التشابه بين المشكلات التي يواجهها الإطار الإقليمي وتلك التي في الإطار المتعدد.
- ✓ أن العلاقة بين الأطر والوطن والإقليم والمتعدد الأطراف تعد علاقات مرحلية ومتزامنة، حيث يبدأ التحرير من الداخل على المستوى الوطني كمرحلة أولى، تليه الترتيبات التجارية الإقليمية التي تمثل وحدات أكثر تحريرا للتجارة وتحقيقا للتجانس في ما بين أطرافها والتي تسبق التحرير في الإطار المتعدد، ويؤدي تعميمها مستقبلا إلى تسهيل التوصل للتحرير الكامل للتجارة الدولية. ومتزامنة لأن الديناميكية الجديدة التي اكتسبتها الترتيبات في الإطار الوطني والإقليمي منذ أواخر الثمانينات، تتم في الوقت الذي تم التوصل بالفعل لإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة الدولية، والذي بدأ في ممارسة نشاطه وتطويره من خلال تنفيذ الالتزامات التي تكاملت سنة 2005، ولم تستكمل أي منها تحقيق أهدافها النهائية بعد، الأمر الذي يتطلب خمسة عشرة عاما لتحقيق التوافق والتكامل بين هذه الأطر الثلاثة وصولا إلى منطقة تجارة حرة عالمية والتي يأمل في التوصل لها سنة 2020.

الهوامش والإحالات:

[1] Allison Burrows, The WTO, free Trade Agreements and Agriculture: Issues for Developing Countries, in Seminer on, Issus in Regionalism and Multilateralism: Options for Egypte CEFRS, College of Economy and Political Sciences, Cairo University, Cairo, 2002, p: 5- 7.

[2] راجع في ذلك:

- M. Kem, and H, Y Wan, An elementary Proposition Concernig The Formation of Customs onion, Journal of International Economics, N°: 6-(01), Washington, 1976, pp: 95- 97.
- A. Panagariya, and Pravin Krishna; On The Existence of Neccessanly Wekfare- Enhancing Free Trade Areas, center for International Economies Departement of Economies, University of Maryland, Maryland, US., 1997

[3] راجع تفصيل ذلك في:

- P, Krugman, The Move to Free Trade Zones, in Policy Implication of Trade and Currency Zones, A symposium Sponsored by The federal Reserve Bank of Kansas City, Jackson Hole, Wyoming, US, (1991b), pp, 295- 302.

[4] أنظر تفصيل ذلك في:

- Richard Baldwin, A Domino Theory of Regionalism, Chapter 2 of Baldwin, R, Haaparanata, P, and Kiander, J, eds, Expanding Membership of The Europpean Union, Cambridage University Press, Cambridge, UK, 1995, pp, 25-48.

[5] - Richard Baldwin, R, Forslid E, and J. Haaland, Investment Creation and Investement Diversion: A Simulation Study of The EU's Single Market Programmer, World Economy, No, 19 (6), 1996, pp : 635- 659.

[6] أنظر تفصيل ذلك في:

- A. Panagariya, The Mead Model of Preferential Trading: History Analytics and Policy Implications, Department of Economics, University of Maryland, 1996, pp, 21- 22.

51999- 3 Preferential Trade Liberalization: The Traditional Theory and New Develoopments, Departement of Economics, College Park, University of Maryland and p 33.

[7] A. Panagaria, , Op.Cit, p, 26.

[8] Jacob Viner, The Customs Union Issue, Enderson Kramer Associates, Washington, 1961, p, 45.

[9] J. Bhagwatim, Regionalism and Multilateralism: An Overview, in Melo and Panagaria: New Dimensions in Regional Integration, and Ronald Findlay, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 1993, pp 22- 51.

[10] Arvind Panagaria, and Ronald Findly, A Political Economy Analysis of Free Trade Areas and Custom's Unions, pp, 29- 30.

[11] A. Panagariya, Op, Cit, p, 30- 31.

[12] Ibid, pp,: 31-32.

[13] K, Bagwell, and R, Staiger, Multilateral Tariff Cooperation During The Formation of Free Trade Areas , International Economic Review, No, 38(2), 1997a, pp. 291- 319.

[14] Ibid, pp: 91- 123.

[15] J, Bhagwati, David Greenway, and Arvnd Panagariya, Trading Preferentially: Theory and Policy, Economic Journal, No,: 108/ (449), 2002 pp,: 1128- 1148.

[16] راجع تفصيل ذلك في:

- Caroline Freund, Multilateralism and The Endogenous Formation of PTAs, Board of Governers of the Federal Reserve System, International Finance Discussion, paper No: 614; Washingion, D.C. 1998.

[17] W, Ethier, Regionalism in a Multilateral World, Jurnal of Political Economy, No: 106(6), 1998, pp: 1214- 1245.

[18] يعرف Ethier إنتاج السلع الوسيطة في دولة أخرى بأنه استثمار أجنبي مباشر، ولذلك فإن كل من الاستثمار ونقل التكنولوجيا غير مرتبطين بتغير المكان. وحيث أن التأثير الخارجي هو تأثير دولي فليس هناك سبب يمنع أي دولة ترغب في إنتاج السلع الوسيطة من إنتاجها والعمل على تقليل تكلفتها لمنتج السلع النهائية في المرحلة الثانية من الإنتاج كما أن Ethier يرى أن الاستثمار الأجنبي مرادف أو مفسر تماما للتجارة الدولية التقليدية.